فعالية برنامج الدمج التربوي علي بيئة الأطفال ذوي الإعاقة

(دراسة مقارنة بين الدمج الكلي والدمج الجزئي علي فئتي الذاتويين وذوي الإعاقة الحركية بدولة قطر)

رسالة مقدمة من الطالبة

هلا نعيم رشيد السعيد

ليسانس (تاريخ) – كلية الآداب – جامعة بيروت – ١٩٩٥

دبلوم في علوم البيئة – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠٠٧

ماجستير في علوم البيئة – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠٠٩

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه فلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٣

صفحة الموافقة على الرسالة

فعالية برنامج الدمج التربوي علي بيئة الأطفال ذوي الإعاقة

(دراسة مقارنة بين الدمج الكلي والدمج الجزئي علي فئتي الذاتويين وذوي الإعاقة الحركية بدولة قطر)

رسالة مقدمة من الطالبة

هلا نعيم رشيد السعيد

ليسانس (تاريخ) – كلية الآداب – جامعة بيروت – ١٩٩٥

دبلوم في علوم البيئة – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠٠٧

ماجستير في علوم البيئة – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠٠٩

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: **التوقيع**

١- **أ.د/ قدري محمود حفني**
أستاذ علم النفس – معهد الدراسات العليا للطفولة
جامعة عين شمس

٢- **أ.د/ أحمد مصطفي العتيق**
أستاذ علم النفس البيئي وعميد معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس

٣- **أ.د/ الحسين محمد عبد المنعم**
أستاذ علم النفس ووكيل كلية الآداب للتعليم والطلاب
جامعة القاهرة

٢٠١٣

فعالية برنامج الدمج التربوي علي بيئة الأطفال ذوي الإعاقة

(دراسة مقارنة بين الدمج الكلي والدمج الجزئي علي فئتي الذاتويين وذوي الإعاقة الحركية بدولة قطر)

رسالة مقدمة من الطالبة

هلا نعيم رشيد السعيد

ليسانس (تاريخ) – كلية الآداب – جامعة بيروت – ١٩٩٥

دبلوم في علوم البيئة – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠٠٧

ماجستير في علوم البيئة – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠٠٩

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه فلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية البيئية

تحت إشراف:

١- **أ.د/ أحمد مصطفي العتيق**
أستاذ علم النفس البيئي وعميد معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس

٢- **د/ أحمد فخري هاني**
استشاري علم النفس – المركز القومي لعلاج الإدمان

٣- **أ.د/ بتول محي الدين صالح خليفة**
أستاذ الصحة النفسية المشارك – قسم العلوم النفسية
برنامج التربية الخاصة – جامعة قطر

ختم الإجازة:

أجيزت الرسالة بتاريخ / / ٢٠١

موافقة مجلس المعهد
/ / ٢٠١

موافقة مجلس الجامعة
/ / ٢٠١

المحتويات Contents

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول: مشكلة البحث وأهميته.	**9-1**
الفصل الثاني: الدراسات السابقة.	**30-10**
الفصل الثالث: الإطار النظري:	**177-31**
القسم الأول: الذاتويين بين المعلوم والمجهول.	**69-31**
القسم الثاني: الإعاقة الحركية التقييم والتشخيص والعلاج.	**100-70**
القسم الثالث: الدمج التربوي بين جدية التطبيق والواقع.	**148-101**
القسم الرابع: إستراتجية دمج الذاتويين والإعاقة الحركية في التعليم العام	**177-149**
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية.	**264-178**
الفصل الخامس: نتائج الدراسة (وصفها، مناقشتها، تفسيرها، توصياتها).	**327-265**
المراجع العربية.	**336-328**
المراجع الأجنبية.	**342-337**
الملاحق.	**437-343**
ملخص الدراسة باللغة العربية.	**ب – ف**
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.	**2 - 14**

قائمة الجداول والاستمارات

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	جدول الخصائص الإحصائية لعينة الإعاقة في ضوء نوع الإعاقة ونوع الطلبة من ذوي الإعاقة، ونوع الدمج.	201
2	جدول الخصائص العددية والنوعية لعينة (التربويين)	202
3	جدول الخصائص الإحصائية لعينة أولياء الأمور في ضوء الإعاقة ونوع الدمج.	203
4	جدول متغيرات تقييم الطلبة من (ذوي الإعاقة) فئة (الذاتويين) وفئة (الإعاقة الحركية).	214
5	جدول يوضح تصحيح الاستمارة.	215
6	جدول متغيرات وعبارات استمارة الاستبيان الخاصة بتربويين (مدراء– مدرسين – نواب).	219
7	جدول يوضح تصحيح الاستمارة.	219
8	جدول متغيرات وعبارات استمارة الاستبيان الخاصة بأولياء أمور الطلبة من ذوي الإعاقة.	222
9	جدول يوضح تصحيح الاستمارة.	222
10	جدول متغيرات وعبارات استمارة الاستبيان الخاصة بأولياء أمور الطلبة من غير ذوي الإعاقة في مدارس الدمج.	224
11	جدول يوضح تصحيح الاستمارة.	224
12	جدول استمارة تسجيل عدد الاستجابات للطلبة من ذوي الإعاقة بالتقييم القبلي.	250
13	جدول استمارة تسجيل عدد الاستجابات للطلبة من ذوي الإعاقة بالتقييم البعدي.	253
14	جدول إستمارة تسجيل عدد استجابات التربويين (مدراء– مدرسين – نواب).	258
15	جدول استمارة تسجيل عدد استجابات أولياء أمور الطلبة (ذوي الإعاقة)	261
16	جدول استمارة تسجيل عدد استجابات أولياء أمور الطلبة من غير ذوي الإعاقة.	263

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
17	جدول المتوسطات الحسابية وقيمة "ت" ومستوى دلالتها للفروق بين مجموعتي الدراسة للتقييم القبلي والبعدي على متغيرات تقييم الطلبة الذاتويين.	266
18	جدول المتوسطات وقيمة "ت" ومستوى دلالتها للفروق بين مجموعتي الدراسة للتقييم القبلي والبعدي في متغيرات تقييم الطلبة ذوي الإعاقة الحركية.	270
19	جدول المتوسطات وقيمة "ت" ومستوى دلالتها للفروق بين مجموعتي الدراسة في التطبيق البعدي بين الطلبة من ذوى الإعاقة الحركية والطلبة الذاتويين على متغيرات تقييم الطلبة.	274
20	جدول الفروق بين متوسطي الطلبة الذكور والإناث الذاتويين المدمجين بشكل كلي.	278
21	جدول الفروق بين متوسطي الطلبة الذكور والإناث الذاتويين المدمجين بشكل جزئي.	281
22	جدول الفروق بين متوسطي الطلبة الذاتويين الذكور والإناث الموجودين بمركز خاص لذوي الإعاقة ((مركز الدوحة العالمي لذوي الإعاقة)).	284
23	جدول تحليل التباين اختبار (ف) بين مجموعات الدمج الثلاثة (كلي – جزئي – مركز) على متغيرات تقييم الطلبة الذاتويين.	288
24	جدول المقارنة المتعددة بين المتوسطات في تقييم الطلبة الذاتويين بين أنواع الدمج و متغيرات الدراسة.	292
25	جدول المتوسطات وقيمة "ت" ومستوى دلالتها للفروق بين مجموعتي الذكور والإناث من ذوى الإعاقة الحركية والمدمجين بشكل كلي على متغيرات تقييم الطلبة.	294
26	جدول يوضح المتوسطات وقيمة "ت" ومستوى دلالتها للفروق بين مجموعتي الدراسة (الذكور) و(الإناث) من ذوى الإعاقة الحركية والمدمجين بشكل جزئي على متغيرات تقييم الطلبة.	297
27	جدول المتوسطات وقيمة "ت" ومستوى دلالتها للفروق بين مجموعتي الذكور والإناث من ذوى الإعاقة الحركية الموجودين بمركز لذوي الإعاقة على متغيرات تقييم الطلبة	300
28	جدول تحليل التباين اختبار (ف) بين مجموعات الدمج الثلاث (كلي –	303

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
	جزئي – مركز) على متغيرات تقييم الطلبة ذوى الإعاقة الحركية.	
29	جدول المقارنة المتعددة (اختبار شيفيه) بين المتوسطات في تقييم الطلبة ذوى الإعاقة الحركية لمتغيرات الدراسة.	305
30	جدول تحليل التباين اختبار (ف) للمتوسطات بين مجموعات الدمج الثلاث (كلي – جزئي – مركز) ونوع الإعاقة (الذاتويين– وذوي الإعاقة الحركية).	307
31	جدول تحليل التباين بين المجموعات الثلاث (معلمي التعليم العام– معلمي التربية الخاصة– القيادة المدرسية) في متغيرات الدمج.	321
32	جدول تحليل التباين بين المجموعتين أولياء أمور الطلبة (الذاتويين– ذوي الإعاقة الحركية) في متغيرات الدمج.	314
33	جدول بعض الأدوات المساعدة للباحثة.	363

الفصل الأول

مشكلة البحث وأهميته

السياسة التعليمية في دولة قطر منبثقة من الشريعة الإسلامية التي جعلت التعليم حقاً مشروعاً لجميع أفراد المجتمع وأكدت على ضرورة إنشاء المعاهد والمراكز وتطبيق البرامج الخاصة بذوي الإعاقة لتدريبهم وتعليمهم بالوسائل والطرق المتاحة والمناسبة لحالاتهم وذلك وفق قدراتهم الجسمية والعقلية، وعلي هيئات الدولة الكوادر الوطنية المؤهلة لخدمة هذه الفئة من المجتمع. وبفضل هذه السياسة المتبعة سعت هيئة التعليم العالي في قطر إلى توجيه الإهتمام المباشر بالمعاهد والمراكز التي تقدم الخدمات التأهيلية والتعليمية والتدريبية الخاصة والحكومية. ومن ثم جاءت مرحلة الإهتمام بدمج ذوي الإعاقة بمدارس التعليم العام, وقد بدأت دولة قطر في عام (1970) بظهور العديد من المجهودات الكبيرة لمحاولة دمج ذوي الإعاقة أكاديمياً في نفس فصول الطلبة الأسوياء.

وفي عام (1978) بدء ظهور القوانين والتشريعات الحكومية في كثير من دول العالم المتقدمة التي تعطي الحق للطلبة من ذوي الإعاقة في تعليم عام حر مناسب, وشهدت التغيرات الكبيرة والهامة في السنوات القليلة الماضية بموضوع ذوي الإعاقة الذي إنعكس على تزايد إهتمام المجتمعات الإنسانية بتوفير فرص النمو والتعليم لهؤلاء الأشخاص وتطورت المعرفة والوسائل والأدوات التربوية وكل هذا تحت شعار (التربية للجميع، التعليم للجميع) وهو حق لكل البشر بغض النظر عن أية معوقات قد تحول دون تعلمهم. سواء كانت الإعاقة جسدية أم عقلية أم نمائية مع إتاحة الفرص للطاقات الكامنة لدى البشر على الظهور والزيادة.

وتعتبر تجربة قطر تجربة جديدة في الإهتمام بتطبيق برنامج دمج الطلبة من ذوي الإعاقة في التعليم العام مع الإعتماد على غرفة المصادر وعلى متخصصين في المدارس يعملون على مساعدة الطلبة. والملاحظ إن بعض المدارس تتبع نظام الدمج الكلي والأخرى تتبع نظام الدمج الجزئي إنطلاقاً من حقيقة أن لكل طالب على أرض دولة قطر حقاً أساسياً في التعليم بناء على خصائصه وقدراته وإحتياجاته.

وتؤكد تجربة تطبيق سياسة الدمج في دولة قطر على حقيقة في غاية الأهمية وهي الإهتمام بهذه الفئة وإتاحة الفرص التعليمية لهم ومن أجل تحقيق هذه الغاية سعت قطر جاهدة إلى توفير كافة الإمكانات والخدمات التي تساهم في رفع كفاءتهم ليساهموا في بناء المجتمع وتمثل ذلك في التوقيع على إتفاقية حقوق الطلبة عام (1995) من خلال المادة (23) والمرسوم الأميري رقم (53) لسنة (1998) وسن التشريعات وتطوير القوانين واللوائح ذات الصلة بالإعاقة

وبالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الشروع في الإستراتيجية الوطنية لذوي الإعاقة بدءاً من عام (1975), وذلك بإفتتاح صف تعليمي واحد لطالب أصم وأبكم ثم تلي ذلك التاريخ تطورات وتوسعات تمثلت في إنشاء الكثير من المدارس والمراكز التي تخدم ذوي الإعاقة في جميع المجالات التأهيلية والتربوية والإجتماعية.

وفي عام (1991–1992) أنشئت وحدة الإرشاد النفسي والتخاطب بقسم التربية الخاصة. وذلك بهدف تقديم خدمات للطلاب الذين يعانون من مشكلات نفسية أو تخاطبية أو صعوبات تعلم.

وفي عام (2004) أصدر حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى أول قانون قطري يعد خصيصاً لرعاية هذه الفئة، حيث يتضمن القانون مفهوم ذوي الإعاقة، ومفهوم التأهيل والرعاية وما يجب أن يقدم لهم من خدمات وما يجب أن يتمتعوا به من حقوق.

وقد حرص المشرع القطري على كفالة حق ذوي الإعاقة في التعليم فجاء في الفقرة الأولي من المادة الثانية من القانون رقم (2) لسنة (2004) ليؤكد على تمتع ذوي الإعاقة بالحق في التربية والتعليم والتأهيل كل حسب قدراته، كما أكد في المادة (3–4) من ذات القانون على ضرورة تقديم البرامج التعليمية والتأهيلية المناسبة، وبرامج التربية الخاصة وتوفير وإعداد الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع ذوي الإعاقة.

ويعتبر عام (2001 –2002) كانت المرحلة التنفيذية لموضوع الدمج، حيث تضمنت توفير الخدمات المساندة، والمستلزمات والإمكانيات مثل غرف المصادر، والتخاطب، وتم اختيار مدرسة للبنات، ومدرسة نموذجية، وفي عام (2003–2004) كانت المرحلة الثانية وهي مرحلة التطبيق الفعلي حيث احتوت مدرسة نموذجية على إثني عشر طالباً، ومدرسة حكومية ضمت ثلاث عشرة طالبات. **(محمد شحات الخطيب (2006)**

أما عام (2004–2005) فكانت المرحلة الثالثة حيث إنضمام مدرسة أخرى ابتدائية للبنات، حيث بلغ عدد الطالبات فيها نحو ستة وعشرين طالبة، بالإضافة إلى زيادة عدد طلاب الدمج في المدرسة الأولى إلى تسعة وعشرين طالباً من ذوي الإعاقة وقد شهدت هذه الفترة تحويلاً في الخدمات المقدمة لطلاب الدمج من العلاج الطبيعي والوظيفي والتخاطب والنفسي.

أما عام (2005–2006) فكانت المرحلة الرابعة، حيث تم افتتاح مدارس جديدة لبرنامج الدمج ضموا أربعة وثلاثين طالب وطالبة، ومدرسة أخرى احتوت على ثلاثة عشر طالب، ومدرستان جديدتان للبنات ضمتا سبعة عشر طالبة، ومدرستان للبنين ضمتا إثنتا عشر طالب. وفي عام

(2006–2007) فكانت المرحلة الخامسة، حيث تم افتتاح خمس مدارس تخدم برنامج الدمج في مناطق مختلفة من الدولة، ضموا ما يعادل مائة طالب وطالبة بمدارس بعضها للبنات والبعض الآخر للبنين من ذوي الإعاقة. **(محمد بن عبد الله الحسيني (2007)**

وفي المرحلة السادسة عام (2007–2008) شهد نقلة نوعية، حيث تم دمج أكثر من أربعين حالة في المدارس، وبلغ عدد مدارس الدمج سبع مدارس وعدد المدمجين بلغ (122) طالباً وطالبة، وتضم أشكال الدمج في المدارس على (زراعة القوقعة، وتشتت الانتباه، والإعاقة الحركية، والشلل الدماغي، والذاتوية البسيط، صعوبات تعلم).

ويعتبر بداية عام (2009–2010) بداية الإهتمام الكبير بذوي الإعاقة وزيادة من المدارس التي تستقبل الأعداد الكبيرة من ذوي الإعاقات المختلفة حيث تم أولاً تحويل المدارس الحكومية إلى مدارس مستقلة ذو عقلية واعية ومتفهمة لأهمية تعليم ذوي الإعاقة مع الطلبة من غير ذوي الإعاقة في نفس المبنى المدرسي وهو ما أطلق عليه الدمج الكلي أو الدمج الشامل, ويضم الفئات التالية من (صعوبات التعلم, بطئ التعلم, حالات الذاتوية, الإعاقة الحركية, حالات الداون, حالات تعاني من اضطرابات نطقية, وحالات تعاني من اضطرابات سلوكية وانفعالية) وقد اهتمت هيئة التعليم العالي بتوفير المتخصصين وبتقديم أفضل البرامج التعليمية التدريبية والتشخيصية ذات الجودة العالية, واستخدام المقاييس العالمية المقننة على البيئة العربية, مما كانت سبباً في إعطاء ذوي الإعاقة حقه بالتعليم العام وبالحياة الكريمة, بالإضافة إلى اهتمام الدولة بالأسرة, حيث يعتبر التأهيل المرتكز على الأسرة والمجتمع من البرامج حديثة العهد في دولة قطر وهو لا يعد بديلاً عن التأهيل المبني على المؤسسات، فالدولة تدعم برامج التأهيل المرتكز على الأسرة والمجتمع بالخبرات والكوادر المدربة والمواد اللازمة للتأهيل وتنفذ برامج التأهيل المرتكز على الأسرة والمجتمع عن طريق إدارة الشؤون الإجتماعية التي تختص برعاية ذوي الإعاقة وتقدم المساعدات المالية لذوي الإعاقة وفق ضوابط معينة، كما تعقد الدورات التدريبية لأسر ذوي الإعاقة لتدريبهم على عملية التكيف مع إعاقة أبنائهم ومن ثم دورات تدريبية على عملية تدريب أطفالهم على التواصل الإجتماعي واللغوي والحركي والاستقلالي والسلوكي وتظهر مساعدة الشؤون الإجتماعية لذوي الإعاقة من خلال تقديم المعونة الإجتماعية (مساعدة مادية) لكل طالب معاق وبتوفير خادمة مرافقة منذ ولادة الطلبة ذوي الإعاقة. واهتمت الشئون الإجتماعية بسن القوانين الخاصة بتوظيف ذوي الإعاقة في القطاعات الحكومية والخاصة حيث أنه يجب أن تكون بكل دائرة حكومية أو خاصة نسبة من ذوي الإعاقة يعملون ويشغلون وظيفة لديهم. **(حمود الخميس، 2007)**

موضوع الدراسة:

من التطورات الهامة في مجال التربية الخاصة ما يُطلق عليه أسلوب الدمج، والذي يقوم على فكرة أنه لا ينبغي فصل التلاميذ ذوي الإعاقة عن أقرانهم من غير ذوي الإعاقة بل ينبغي المضي في تعليمهم معاً إلى أبعد مدى ممكن, وقد يكون مصطلح الدمج مصطلحاً جديداً وخاصة في الدول العربية، ولكنه كان يمارس على الدوام في المدارس وإن كان بأساليب غير فعالة ودون أن يتم التخطيط له، فلو عاد الواحد منا بذاكرته إلى أيام المدرسة لتذكر بسهولة بعض الزملاء الذين كان لديهم صعوبات من نوع أو آخر، وكانت اتجاهات التلاميذ تميل نحو الرضا والقبول بهذه الفئة.

ولكن مع تطور التربية الخاصة وما تتضمنه من كشف وتشخيص واستخدام أساليب تربوية خاصة، أصبحت المدارس تفرز هؤلاء وترفض وجودهم في الصف لأنهم غير قادرين على التعلم، وقد نُعتوا بعدم القابلية للتعلم في حين لم يوجه أي قصور للنظام التعليمي نفسه بوصفه عاجزاً عن تعليمهم، وبعد عقود من العزل في المؤسسات والفصول الخاصة أدركت المجتمعات الإنسانية أن ذلك لم يقدم الحلول المرجوة، وأخذت تتراجع عن موقفها وتزايدت الدعوات لإعادة الطلبة ذوي الإعاقة إلى المدارس العامة.

وقد ظهر مفهوم الدمج من خلال شعار السنة الدولية لذوي الإعاقة (1981) (المساواة والمشاركة الكاملة) ومن خلال مفهوم (مجتمع للجميع).

مشكلة الدراسة:

يعتبر دمج ذوي الإعاقة في التعليم العام موضوعاً شغل الكثير من المهتمين والمتخصصين في تربية وتأهيل ذوي الإعاقة في دول العالم، والذي نص على ضرورة توفير أفضل أساليب الرعاية التربوية والمهنية لذوي الإعاقة مع أقرانهم من غير ذوي الإعاقة، لذلك تعتبر المدرسة هي الحاضنة الرئيسية لرعاية التلاميذ في التعليم العام وهي البيئة الطبيعية التي يمكن للطلبة من ذوي الإعاقة ومن غير ذوي الإعاقة أن ينموا فيها معاً على حد سواء، بعد إجراء بعض التعديلات في تلك البيئة لتفي بالاحتياجات الأكاديمية والإجتماعية والنفسية الخاصة بأولئك الطلبة واتضح أن الدمج يتيح للطلبة من ذوي الإعاقة فرصة تعلمهم مع بقائهم في منازلهم مع أسرهم طول حياتهم، وهو وسيلة تعليمية مرنة تعمل على زيادة التقبل الاجتماعي للطلبة من ذوي الإعاقة من أقرانهم من غير ذوي الإعاقة، وإتاحة فرصة التفاعل الاجتماعي وإيجاد بيئة واقعية يكتسب فيها الطلبة من ذوي الإعاقة خبرات متنوعة من شأنها أن تمكنهم من تكوين مفاهيم صحيحة وواقعية عن العالم والمحيط الذي يعيشون فيه.

ويلاحظ من خلال الإطلاع على تجارب الدمج المطبقة في الدول العربية منذ سنوات لوحظ أن الطلبة ذوي الإعاقة المدموجين عموما بمن فيهم ذوي الإعاقة الحركية والذاتويين يواجهون العديد من التحديات والصعوبات على المستوى الأكاديمي وعلى المستوى الإجتماعي والإنفعالي, وبعد مراجعة الأدب التربوي نجد أن هناك القليل من الدراسات العربية التي بحثت في درجة دعم عملية الدمج للتكيف الإجتماعي والأداء الأكاديمي للطلبة من ذوي الإعاقة (الذاتويين) و(ذوي الإعاقة الحركية) في مرحلة التعليم الأساسي.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة باعتبار أنها الدراسة الأولى من نوعها في قطر دولة الباحثة والتي تحاول تقديم وصف تفصيلي لبرامج الدمج في قطر، ولأن برامج الدمج قد أخذ منعطفات عديدة خلال السنوات القليلة التي مثلت عمر تطبيقها، حيث بدأت برامج الدمج على شكل اجتهادات شخصية وتجارب محدودة في بعض المدارس الخاصة، ثم أخذت تحتل اهتماما خاصا لدى القائمين على المدارس الحكومية (المستقلة) ونظراً لعدم توفر معلومات كافية عنها، فإن هذه الدراسة ستعمل على تقديم تفاصيل واضحة لتلك البرامج بما تشمله من إيجابيات وسلبيات لتكون بالتالي وثيقة تسهم في دعم الكثير من التجارب اللاحقة. كما أنها ستوفر مرجعاً آمناً لأولئك المقبلين على تطبيق الدمج. كما تسعى الدراسة الحالية إلى تذليل الصعوبات التي قد تواجه برامج الدمج من خلال المقارنات التي ستحدد عوامل النجاح المؤثرة لدى بعض الجهات والتي يمكن الاستفادة منها في مواجهة التطبيقات الخاطئة للدمج وبالتالي زيادة فرص نجاحه وانتشاره.

وبذلك تحدد الباحثة أهمية الدراسة في الموضوع الذي تعالجه إذ جرى الحديث عن عملية الدمج على مستوى العالم وتضاربت الآراء حوله من مؤيد ومعارضين ومتحفظين، وقد يكون هذه الآراء في البلد الواحد. ولكن يمكن القول أن الميل عالمياً إلى دمج ذوي الإعاقة وخصوصاً في البلدان المتقدمة, لأن عملية الدمج تجسد الجوانب الإنسانية والأخلاقية والثقافية. ولكن هذا الميل هل يكون على بعد واحد من جميع فئات التربية الخاصة، والجواب بالتأكيد سيكون بالنفي، لأننا يمكن دمج بعض شرائح ذوي الإعاقة حركياً مع المتعلمين من غير ذوي الإعاقة بتوفير تسهيلات بيئية، ولكن الدمج لا يكون سهلاً مع ذوي الإعاقة (فئة الذاتويين)، إذ أن تهيئة مستلزمات نجاح عملية الدمج أصعب بكثير من الشريحة الأولى لأنهم بحاجة إلى إعطائهم أكثر إهتمام وتركيز على جوانب تواصلية ونمائية وإجتماعية يحتاج بها ذوي الإعاقة تدريب فردي أكثر من الطلبة من غير ذوي الإعاقة. كما أن الدراسات التي عالجت هذا الموضوع قليلة، ولم تتعمق فيه.

ويمكن تلخيص أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

- لفت نظر المتخصصين والمهنيين بالدراسة في مجال الإعاقة للاهتمام بهذه الشريحة من أطفال المجتمع وتقديم كل ما هو مفيد. وضرورة الإهتمام بتعليم ذوي الإعاقة بأحدث الطرق والوسائل الحديثة.
- لفت نظر الجهات المسؤولة عن برنامج الدمج لطريقة ونوع والإجراءات التي تسبق عملية الدمج، وأنواع الدمج وأهميته لذوى الإعاقة الحركية والذاتويين. ووضع القوانين واللوائح المناسبة في دمج فئات ذوي الإعاقة في التعليم العام.
- إظهار نقاط القوة ونقاط الضعف لكل من فئة الذاتويين وفئة ذوي الإعاقة الحركية في عملية الدمج.
- لفت نظر المتخصصين لأنواع الدمج ومدى أهمية كل نوع لفئتين الدراسة.
- مساعدة المتخصصين والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين العاملين بالمؤسسات الرعاية بالطلبة الذاتويين كيفية التعامل مع هذه الشريحة من الطلبة وكيفية تقديم الخدمات المختلفة التي تخدم هذه الفئة.
- عمل برنامج تأهيلي وأنشطة تساعد الذاتويين وذوى الإعاقة الحركية الخروج من العزلة التي يفرضونها على أنفسهم، مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية بين فئتين الدراسة. وشروط عملية الدمج لكل من الفئتين، فضلاً عن مراعاة عملية التجهيز لدمج كل فئة (الذاتويين وذوي الإعاقة الحركية).

أهداف الدراسة:

تحدد الباحثة أهمية دراستها بالنقاط التالية:

- إلقاء الضوء على موضوع الدمج من حيث أنواعه وخصائصه وشروطه وطريقة تطبيقه، وتقديم تفاصيل واضحة لبرامج الدمج المطبقة في دولة قطر تساعد المسئولين والباحثين في وضع الخطط والاستراتيجيات المستقبلية.
- التعرف على إيجابيات برامج الدمج المطبقة في مدارس التعليم العام لاستخدامها كإطار مرجعي للتطبيقات اللاحقة. واكتشاف التطبيقات الخاطئة في برامج الدمج القائمة والعمل على تلافيها وتحسين فرص نجاح الدمج.
- تقصى المهارات التي يمكن أن يكتسبها الطلبة في مرحلة التهيئة ومدى تأثيرها على عملية دمج الطلبة في التعليم العام.

- معرفة استجابة الذاتويين على متغيرات تقييم الطلبة ذوى الإعاقة (المتغير الأكاديمي – الجوانب النمائية – اللغوي – المعرفي – الاستقلالي والذاتي – الوظيفي والحسي – الحركي) بعد تطبيق برنامج التدخل عليهم.
- تقصى استجابة ذوى الإعاقة الحركية على متغيرات تقييم الطلبة ذوى الإعاقة (الأكاديمي – الجوانب النمائية – اللغوي – المعرفي – الاستقلالي والذاتي – الوظيفي والحسي – الحركي) بعد تطبيق برنامج التدخل عليهم.
- تقصى الفروق في استجابة ذوى الإعاقة الحركية والذاتويين على متغيرات تقييم الطلبة ذوى الإعاقة (الأكاديمي – الجوانب النمائية – اللغوي – المعرفي – الاستقلالي والذاتي – الوظيفي والحسي – الحركي) بعد تطبيق برنامج التدخل عليهم.
- تقصى التفاعل بين نوع الدمج (كلي – جزئي – مركز) و نوع الإعاقة (ذاتوي – إعاقة حركية) في التأثير على متغيرات تقييم الطلبة ذوى الإعاقة (الأكاديمي – الجوانب النمائية – اللغوي – المعرفي– الاستقلالي والذاتي – الوظيفي والحسي – الحركي).
- الكشف عن اتجاهات (معلمي التعليم العام – معلمي التربية الخاصة – القيادة المدرسية) والفروق بينهم نحو دمج ذوي الإعاقة (الذاتويين وذوى الإعاقة الحركية) في المدارس العادية على متغيرات (أنواع الدمج – أهداف الدمج وفوائده – أثار المج الأكاديمية – أثار المدمج على المعلم – أثار الدمج على المدرسة)
- الكشف عن اتجاهات أولياء الأمور (الذاتويين – ذوي الإعاقة الحركية) على متغيرات الدمج (سياسة المدمج – آثار الدمج على الوالدين – آثار الدمج على الجوانب النفسية والسلوكية) لصالح الذاتويين والإعاقة الحركية.
- تقديم التوصيات والمقترحات لتسهيل عملية الدمج في تدريس الطلبة من غير ذوي الإعاقة مع الطلبة من ذوي الإعاقة في ضوء نتائج الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

مفهوم الإعاقة: الإعاقة هي حالة قصور أو خلل عضوي أو وظيفي نتيجة لعامل وراثي أو بيئي أدت إلى توقف النمو والقدرة على تعليم أو أداء بعض الأعمال التي يقوم بها الفرد السوي المساوي له في العمر والمستوى التعليمي والإقتصادي. **(بيكمان، بايولا ج، 2003)**

التعريف الإجرائي للإعاقة: بأنها ظهور عجز في إحدى الوظائف تكون عائق في تحركهم أو تنقلهم من مكان إلى آخر وتأثر أحياناً على القدرات العقلية للطالب.

أو هو وجود عجز كلي أو جزئي في القدرات العقلية أو الجسدية وقد تكون درجة العجز بسيطة أو متوسطة أو شديدة وما يترتب عليه من آثار نفسية وإجتماعية وإقتصادية سلبية لذوي الإعاقة ولأسرته.

الأطفال ذوي الإعاقة: يقصد في هذه الدراسة بهذا المصطلح أولئك الأطفال الذين ينحرفون في إحدى قدراتهم العقلية أو الجسدية أو الحسية أو الإنفعالية أو التواصلية أو الأكاديمية عما يعتبر عادياً وبالتالي فهم يحتاجون لخدمات تربوية متخصصة.

مفهوم الذاتوي: إنه مصطلح يشير إلى الإنغلاق على النفس والإستغراق في التفكير وضعف القدرة على الإنتباه وضعف القدرة على التواصل وإقامة علاقات إجتماعية مع الآخرين فضلاً عن وجود النشاط الحركي المفرط. **(عبدالحليم محمد، 2004)**

التعريف الإجرائي للذاتوي: الذاتويين هم أشخاص فقدوا التواصل مع من حولهم وعاشوا بعزلة عن الآخرين منطوين على أنفسهم وذاتهم وليس لهم أي اتصال مع من حولهم.

مفهوم الإعاقة الحركية: تمثل الإعاقة الحركية حالات الأفراد الذين يعانون من خلل ما في قدرتهم الحركية أو نشاطهم الحركي بحيث يؤثر ذلك على مظاهر نموهم العقلي والإجتماعي والإنفعالي. **(خولة أحمد يحيى، 2006)**

التعريف الإجرائي للإعاقة الحركية: مشكلة بالأطراف يعاني منها الطلبة لأسباب متعددة منها قبل الولادة ومنها أثناء الولادة ومنها بعد الولادة.

مفهوم الدمج: يعني تعليم ذوي الإعاقة في المدارس العادية مع أقرانهم من غير ذوي الإعاقة وإعدادهم للعمل في المجتمع مع من غير ذوي الإعاقة.

التعريف الإجرائي للدمج: الدمج بأنه وضع المتعلمين ذوي الإعاقة مع المتعلمين من غير ذوي الإعاقة ليشاركوهم في نفس المصادر وفرص التعلم على أساس دوام كامل.

مفهوم الدمج الجزئي: هو ما يطلق عليه اسم الدمج المكاني حيث يلتحق الطلبة ذوي الإعاقة مع الطلبة من غير ذوي الإعاقة في نفس المبنى المدرسي ولكن في صفوف خاصة بهم أو وحدات صفية خاصة بهم Class unites في نفس الموقع المدرسي ويلتقون الطلبة من ذوي الإعاقة في الصفوف الخاصة ولبعض الوقت مع ضمان توفير برامج تعليمية خاصة بهم تناسب قدراتهم من قبل مدارس التربية الخاصة, كما يتلقون برنامج مشترك تعليمي مع الطلبة من غير